بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

تحليل سلسلة القيمة للنباتات العطرية والطبية في تونس

البرنامج: إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في دول جنوب البحر المتوسط (METI) – الملخص التنفيذي

من إعداد إلهام بريني، خبير التجارة والتوظيف، ونائل محمد، مسؤول المشروع، استنادًا إلى دراسة أساسية أعدها مروان الشيخاوي في عام 2024.

أكتوبر/تشرين الأول 2024

الملخص التنفيذي

حول برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار (METI) وعن تحليل سلسلة القيمة

تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار (METI)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويهدف البرنامج بشكل عام إلى تمكين صانعي السياسات في منطقة جنوب البحر المتوسط من إدراج قضايا التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار، وتصميم تدخلات وتنفيذها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة عدد الوظائف المتوفرة في المنطقة وتحسين جودتها.

يهدف تحليل سلسلة القيمة، الذي أُجري في إطار البرنامج، إلى تحديد العقبات التي تواجه الأسواق والصادرات، بالإضافة إلى استكشاف فرص التوسع المتاحة، بهدف توفير وظائف أكثر وأفضل. ومن المتوقع أن تساهم هذه التدابير في توجيه الدعم اللازم للحكومات، ومنظمات العمال، وأصحاب العمل، من أجل تحسين القدرة التنافسية للقطاع وصادراته، وتزويد العمال بالمهارات المطلوبة.

يتضمن تحليل سلسلة القيمة البحوث المكتبية، وجمع بيانات المنشآت، وإجراء المقابلات مع الجهات الفاعلة الرئيسية. ويهدف التحليل إلى إعداد خارطة طريق لمساعدة القطاع على تحسين قدراته والارتقاء بالمهارات اللازمة لتعزيز قدرته التنافسية، وزيادة إمكاناته التصديرية.

ويتَّبع التحليل المنهجيات التالية لمنظمة العمل الدولية: التجارة وسلاسل القيمة في الأنشطة كثيفة العمالة (TRAVERA) ومهارات التجارة والتنويع الاقتصادي (STED) ، ويستند إلى العناصر الرئيسية لنهج المنظمة فيما يتعلق بنُظُم السوق الخاصة بالعمل اللائق.

عملية اختيار القطاعات

في عام 2022، شكَّل البرنامج مجموعة عمل معنية بالسياسات في تونس من أجل توجيه المشروع على الصعيد الوطني وتوفير مساحة للحوار الاجتماعي والتعاون. وتترأس وزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية هذه المجموعة التي تضم في عضويتها ممثلين عن المؤسسات التالية:

- وزارة التجارة وتنمية الصادرات.
- وزارة التشغيل والتكوين المهني.
- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد.
- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.
- الغرفة الوطنية لصاحبات الأعمال.
- مركز النهوض بالصادرات.
- الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- الاتحاد العام التونسي للشغل.
- وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

كانت إحدى المهام الأولى لمجموعة العمل هي تحديد قطاع تصدير ذي أولوية من شأنه توفير وظائف أكثر وأفضل للنساء، والشباب، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وإلى جانب الأولويات الوطنية، وُضِعَت معايير الاختيار التالية:

- إمكانية الارتقاء بسلسلة القيمة.
- تعقيد المنتج.
- إمكانية تنويع أسواق التصدير.
- الاستدامة البيئية.
- ظروف العمل.
- احتمالية الأتمتة.
- التعافي في أعقاب جائحة كوفيد19.
- القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

نظرة عامة على القطاع

تلعب سلسلة النباتات العطرية والطبية (PAM) دورًا حيويًا في تنويع الإنتاج الزراعي وتطوير المناطق الهشة، من خلال توفير دخل جذاب لسكان المناطق الصعبة.

وعلى الرغم من أن قطاع النباتات العطرية والطبية يتمتع بإمكانات اقتصادية واعدة، إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمةً، لا سيما فيما يتعلق بالمهارات والصادرات.

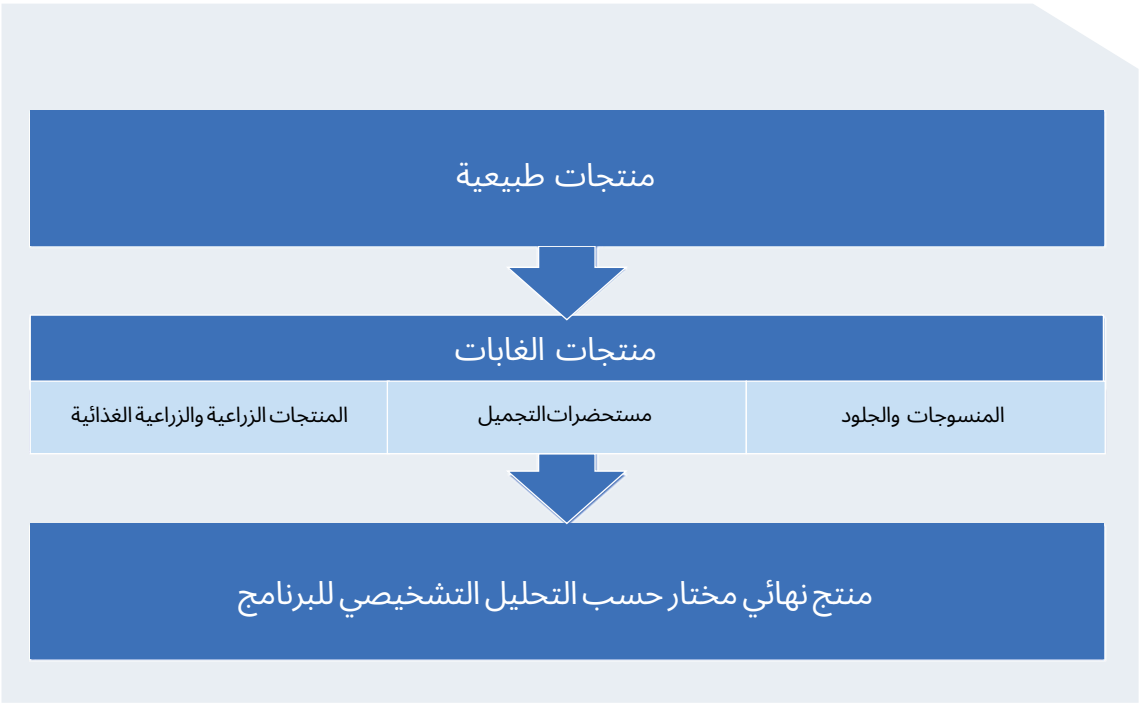

رسم توضيحي 1: عملية اختيار القطاع

في تونس، يتمتع قطاع النباتات العطرية والطبية بإمكانات كبيـــرة من حيث الإنتاج، والتصدير، وتوفير فرص العمل، خاصـةً في المناطــق المحرومة الواقعة في الشمال الغربي والوسط الغربي، والغنية بالمناظر الطبيعية والغابات.

وفقًا للبيانات الواردة في الدراسة التي أجرتها وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في عام 2013، يساهم قطاع النباتات العطرية والطبية بنسبة تبلغ 0.8٪ من قيمة الإنتاج الزراعي وبنسبة 1٪ من الصادرات، كما يوفر نحو 260 ألف يوم عمل سنويًا، أي ما يساوي 0.9٪ من إجمالي أيام العمل الزراعي[1]. وتمتلك تونس مجموعةً متنوعة من النباتات العطرية والطبية تُقدَّر بنحو 300 إلى 492 نوعًا، إلا أن جزء بسيط فقط منها هو الذي يُستغَل بصورة منتظمة لاستخلاص الزيوت الأساسية.

وتنقسم النباتات العطــرية والطبية إلى فئتين هما: النباتـــات البرية، وهي التي توجد في البيئات الحرجية والرعوية؛ والنباتــات المزروعة، التي تشمل النباتات الطبية، والعطرية، والعضوية، وتبلغ مساحاتها 1396 هكتار، و3154 هكتار، و1000 هكتار على التوالي[2].

[1] مرصد الصحراء والساحل. "مشروع MENA-DELP تبادل المعرفة والتنسيق بشأن النظم البيئية الصحراوية وسبل العيش لصالح الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس. تطوير النبتات العطرية والطبية وتعزيز قيمتها على مستوى المناطق الصحراوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس)." التقرير الرئيسي، ص.28.

http://www.onagri.nat.tn/uploads/images/filieres/pam/PAMmena-delp.pdf

[2] رسالة المرصد الوطني للفلاحة، المجلد 4، العدد 3، 4-2017.

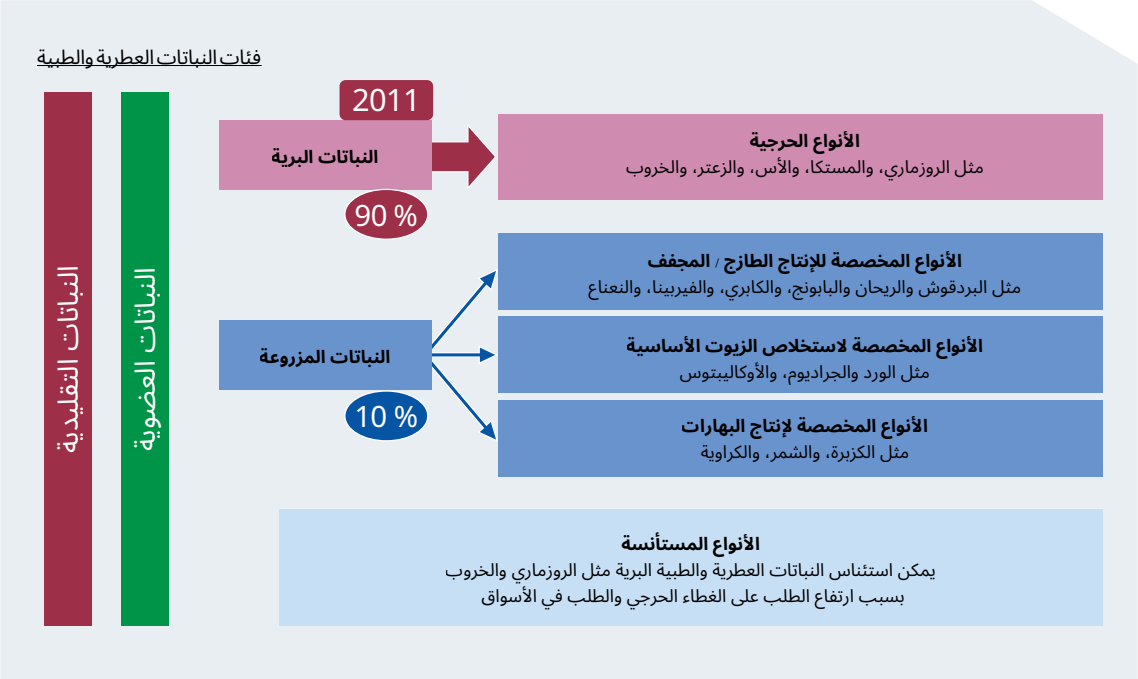

رسم توضيحي 2: فئات النباتات العطرية والطبية

وقد حُدِّدت مناصب وظيفية رئيسية تشمل: مديرو الإنتاج، والعمال المهرة وغير المهرة، والمسؤولون الإداريون والماليون، والمديرون التجاريون. وتشدد الدراسة على أهمية الإلمام بالقراءة، والكتابة، والحساب، والمهارات الرقمية لتحقيق الفعالية التشغيلية وتعزيز القدرة التنافسية.

كما تُعَدّ المهارات الشخصية، مثل السلوك، والتواصل، والتفكير النقدي، وحسّ المبادرة، أساسيةً لحل المشكلات في بيئة متغيرة. إضافةً إلى ذلك، فإن التحلي بالحنكة المالية يُعدّ ضروريًا لضمان الاستدامة على المدى الطويل، وتحقيق الريادة، والإدارة الفعالة، بما يدعم النمو المستدام

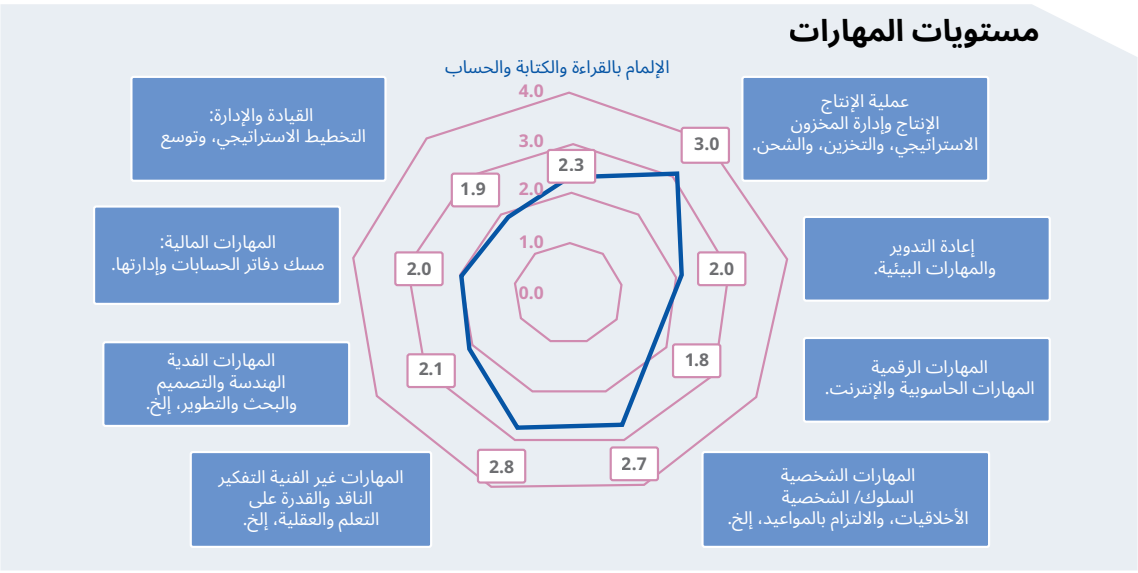

رسم توضيحي 3: المهارات اللازمة لقطاع النباتات العطرية والطبية / الفرص السانحة والعوائق أمام التصدير في القطاع

الفرص

بالنسبة للفرص السانحة في القطاع، فإن إتقان زراعة العديد من الأنواع، مثل الروزماري، والجيرانيوم، والنعناع، والورد، وغيرها، يشكِّل فرصة ملموسة للغاية. كما أن وجود مشاريع موجهة نحو إنتاج النباتات العطرية والطبية يوضح التزامًا قويًا تجاه هذا القطاع. وثمة أيضًا فرص أخرى، لا سيما في وجود قطاع خاص يتسم بالابتكار النسبي في المنتجات، بالإضافة إلى تعدد المجموعات النسائية للتنمية الزراعية التي تركز على قطاع النباتات العطرية والطبية. كما تُجري العديد من المبادلات الحيوية أو العادلة، أو كليهما، مما يساهم في تحسين إمكانات التصدير وتعزيز قيمة المنتجات. علاوةً على ذلك، يوجد قانون استثمار يشجع الزراعة العضوية ويعزِّف النباتات العطرية والطبية كقطاع اقتصادي متكامل. وتهدف السياسات العامة لدعم الزراعة المستدامة، بما في ذلك الدعم المالي وبرامج التدريب، إلى تعزيز الزراعة العضوية وتحسين جودة المنتجات.

بالإضافة إلى ذلك، تركز مبادرات التنمية الريفية التعاونية مع الشركاء الدوليين على تحسين أساليب الزراعة والتحويل، وكذلك على تعزيز قنوات التوزيع المحلية لدعم ظهور المنتجات في الأسواق.

وقد أتاح تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في القطاع تحديد نقاط القوة التالية:

- الطلب العالمي الكبير على النباتات العطرية والطبية والزيوت الأساسية، خاصةً في شرائح السوق التي حددتها أعمال منظمة صحة الأسرة الدولية (IHF 360) وفرقة العمل المعنية بسلاسل الإمداد، والتي ركزت على النباتات العطرية الطازجة المستخدمة في الطبخ وعلى الزيوت الأساسية الخاصة بالعلاج بمياه البحر.
- وجود قطاع خاص يتسم بالابتكار نسبيًا في المنتجات.
- تعدد المجموعات النسائية للتنمية الزراعية التي تركز على النباتات العطرية والطبية والزيوت الأساسية.
- حصول العديد من منتجي الزيوت الأساسية على شهادات الزراعة العضوية أو التجارة العادلة أو كليهما، ما يعزز من قيمة منتجاتهم.

التحديات

تواجه سلسلة قيمة النباتات العطرية والطبية العديد من التحديات، أبرزها غياب استراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية، ونقص البيانات المتعلقة بالمساحات المزروعة، وسوء التنسيق بين المؤسسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تتسبب المشكلات المتعلقة بنُظُم الإمداد والمعالجة في عرقلة التقدم، مع غياب سياسة واضحة للتسعير أو مراقبة تقنية فعّالة. كما أن برامج التدريب الحالية بحاجة إلى توسيع نطاقها لتشمل الإدارة المستدامة للموارد وتعظيم الاستفادة التجارية. ورغم الآفاق الواعدة التي يتمتع بها قطاع النباتات العطرية والطبية في تونس، فإن التغلب على العوائق السياسية القائمة يتطلب اتباع نهج متكامل يشجع التعاون بين الأطراف المعنية لإطلاق الإمكانات الكاملة لهذا القطاع.

استنادًا إلى نتائج الدراسة، تم تحديد العديد من العقبات الرئيسية التي تواجه التصدير، وأبرزها النفقات المالية المرتفعة، التي تُعد من أكبر التحديات، إذ تعكس ارتفاع تكاليف المعاملات والاستثمارات المطلوبة لدخول الأسواق. كما تمثل النفقات اللوجستية المرتفعة تحديًا كبيرًا بسبب تكاليف النقل والمناولة، خاصةً في السياقات الدولية. ويُبرز نقص الدعم الحكومي الحاجة إلى إعداد سياسات وحوافز مواتية للموردين. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر التحديات التنظيمية، مثل التصاريح والضرائب، وجود عوائق بيروقراطية تزيد النفقات وتطيل المدد الزمنية. في المقابل، تُعتبر بعض المشكلات، مثل نقص الأيدي العاملة الماهرة وارتفاع تكاليف الطاقة، أقل أهميةً وأكثر قابليةً للإدارة.

ونتيجة للضغط المتزايد على الموارد الطبيعية، ترتبط سلسلة القيمة تلك ارتباطًا مباشرًا بالظروف المناخية شديدة التقلُّب، التي تؤثر ليس فقط على كميات الإنتاج، بل تشمل أيضًا جودته. علاوةً على ذلك، فقد وصلت بعض مساحات الغطاء الطبيعي إلى درجة من التدهور تجعل استغلالها غير ممكن.

وقد أتاح تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر في القطاع تحديد نقاط الضعف التالية:

- عدم توافر البذور والنباتات في الأسواق لمعظم أنواع النباتات العطرية والطبية، وغياب الهيئات الترويجية المتخصصة في هذا القطاع، بالإضافة إلى ضعف إجادة أساليب الإنتاج والاستخلاص والتوحيد القياسي، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات ذات جودة منخفضة وقيمة سوقية ضعيفة عند التصدير.
- الافتقار إلى تبادل المعلومات والتنسيق بالدرجة الكافية بين مختلف الأطراف الفاعلة وعدم توافر المعلومات أو تعميم نتائج البحوث المتعلقة بأساليب زراعة النباتات العطرية والطبية وتعبئتها وتغليفها.
- سوء توزيع وحدات التقطير، ما يتطلب نقل المنتجات الطازجة لمسافات طويلة، فيؤدي في أغلب الأحيان إلى استخلاص زيوت أساسية متوسطة الجودة.
- الطابع غير الرسمي الذي يتسم به القطاع.
- الغموض النسبي الذي يشوب قانون الغابات مقارنةً بهيكلية قطاع النباتات العطرية والطبية والزيوت الأساسية.

الآثار التنظيمية المترتبة على القطاع

عادةً ما تخضع النباتات العطرية والطبية لعملية تحويل معقدة ومتعددة الخطوات، يغلب عليها الطابع الصناعي في معظم الأحيان. وتُصنَّع هذه النباتات بطرق مختلفة تتطلب استثمارات صناعية متفاوتة حسب كل حالة، من أجل إنتاج مجموعة واسعة من الأصناف لأنماط استهلاك مختلفة. وعليه، يجب ان تُأخَذ العديد من الأُطُر التنظيمية بعين الاعتبار وفقًا لآفاق تنمية هذه المنتجات والأنشطة المنبثقة عنها:

- تنظيمات حماية التنوع الحيوي.
- التنظيمات المتعلقة بالأنواع، والأصناف، ومحاصيل البذور.
- التنظيمات الغذائية، وخصوصياتها، تحديدًا فيما يتعلق بأصناف البقالة الجافة (التوابل، والأعشاب، والحبوب الجافة أو المساحيق، إلخ).
- التنظيمات المتعلقة بالمنتجات الصحية، خاصةً النباتات الطبية، والأدوية، ومنتجات العناية.
- التنظيمات المتعلقة بمستحضرات التجميل، ومنها العطور.
- التنظيمات المتعلقة بالمنكهات والمضافات.
- التنظيمات العامة للمواد الكيميائية.
- التنظيمات الخاصة بالمواد الكيميائية (مبيدات الآفات، والمبيدات الحيوية، والملونات، إلخ).
- التنظيمات المتعلقة بصحة النبات المُطبَّقة على الإنتاج.

توصيات لتعزيز قطاع النباتات العطرية والطبية

أسفرت نتائج هذا التحليل عن مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعظيم إمكانات قطاع النباتات العطرية والطبية وتحسين قدرته التنافسية. لذلك، من الضروري أن تركز المنشآت على الإدارة المالية من خلال إدماج التدريب في المحاسبة وحساب التكاليف. كما يجب تسليط الضوء على تحسين التواصل والمهارات الشخصية لضمان إدارة فعالة تستند إلى احتياجات القطاع.

وفيما يتعلق بجودة المنتجات، لا بد من تدريب الأطراف الفاعلة على أساليب التجفيف، والتخزين، والتعبئة، والتغليف لضمان حفظ النباتات العطرية والطبية على النحو الأمثل. كذلك، ينبغي إقامة تدريبات متخصصة في أساليب تقطير الزيوت الأساسية وتصنيع مستحضرات التجميل القائمة على النباتات، مما سيتيح تنويع الطلب وتلبية توقعات المستهلكين المتنوعة.

ويُعَدّ تعزيز مهارات التسويق، لا سيما في مجال التسويق الرقمي، ضرورةً حاسمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يقدمها العالم الرقمي، والحفاظ على قدرة تنافسية متنامية في الأسواق. كما يُشكِّل إعداد الأيدي العاملة الماهرة ضرورةً أساسية لمواجهة التحديات الفنية، والتجارية، والبيئية في القطاع. لذلك، لا بد من إقامة برامج تدريب مستمر على المهارات الفنية، والممارسات البيئية، والقيادة، وإدارة الموارد البشرية، من أجل إعداد أيدٍ عاملة ماهرة وملتزمة.

لإطلاق الإمكانات الكاملة لقطاع النباتات العطرية والطبية، يجب اتخاذ تدابير تشمل خطوط التمويل، ومبادرات بناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية، والاستثمار في المعدات المناسبة. من خلال التغلب على هذه العقبات، يمكن لقطاع النباتات العطرية والطبية أن يلعب دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبناءً على ذلك، يمكن أن تندرج العناصر الرئيسية ضمن الركيزتين: حوكمة القطاع والدخول إلى السوق. وقد تم تأكيد هذه النتائج خلال ورشة عمل مع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، على النحو التالي:

ركيزة الحوكمة:

- تنفيذ استراتيجية لعام 2034 للنباتات العطرية والطبية، مع ضرورة مراعاة التفريق بين الجانبين الصناعي والحرفي.
- تحديد النباتات العطرية والطبية المزروعة، وتحسين الإحصاءات الوطنية المتعلقة بإنتاجها.
- إعداد خارطة شاملة للأطراف المعنية.
- اختيار الأنواع والمناطق وفقًا للمستويات المناخية الحيوية.
- لاتجاه نحو تكثيف إنتاج النباتات العطرية والطبية المزروعة.
- إنشاء جماعات المصالح الاقتصادية أو المنشآت المجتمعية المتخصصة في النباتات العطرية والطبية.
- مراجعة الإطار التشريعي بهدف تعزيز تشجيع قطاع النباتات العطرية والطبية.
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

ركيزة الدخول إلى السوق:

- لتنفيذ قانون الاستثمار لعام 2017، بما يشمل تصنيف النباتات العطرية والطبية كقطاع ذي أولوية.
- لتحديد الأسواق المستهدفة لقطاع النباتات العطرية والطبية.
- لالارتقاء بالقطاع من خلال الحصول على شهادات الزراعة الحيوية أو وسوم الجودة (التجارة العادلة).
- لتنسيق المتطلبات الوطنية مع المتطلبات الدولية، خاصةً من خلال تحويل المعايير إلى لوائح فنية في قطاع النباتات العطرية والطبية.
- تسهيل الوصول إلى التمويل لمجموعات التنمية الزراعية.
- إنشاء آلية للمراقبة الاستراتيجية ضمن مجموعة مهنية مشتركة للنباتات العطرية والطبية.
- تحسين العبوات والأغلفة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات.
- دراسة احتياجات القطاع الصيدلاني.

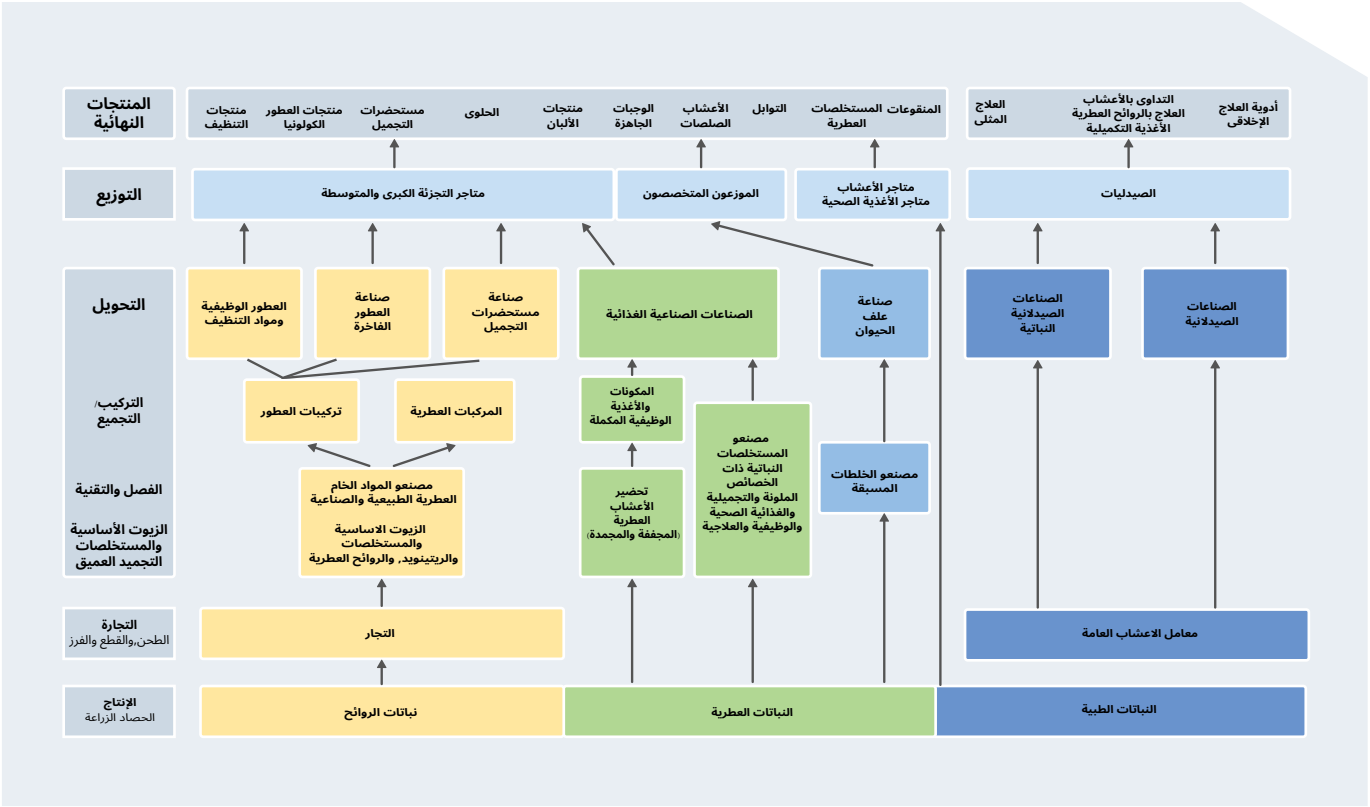

رسم توضيحي 4: خارطة سلسلة القيمة

الخلاصة

ختامًا، يتمتع قطاع النباتات العطرية والطبية في تونس بإمكانات اقتصادية، وثقافية، وبيئية هائلة. ويتطلب تحقيق هذه الإمكانات بذل جهود متضافرة في مجال تنويع المحاصيل، وتعزيز القدرات الفنية والتجارية للأطراف الفاعلة، والتشجيع على زيادة التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع من خلال إعداد استراتيجية وطنية للتنمية.

وفي حين يواصل قطاع النباتات العطرية والطبية في تونس إبراز آفاق واعدة، لا بد من التغلب على العقبات السياسية القائمة من خلال اتباع نهج متكامل يدعم التعاون بين الأطراف الفاعلة من أجل إطلاق إمكاناته الكاملة.

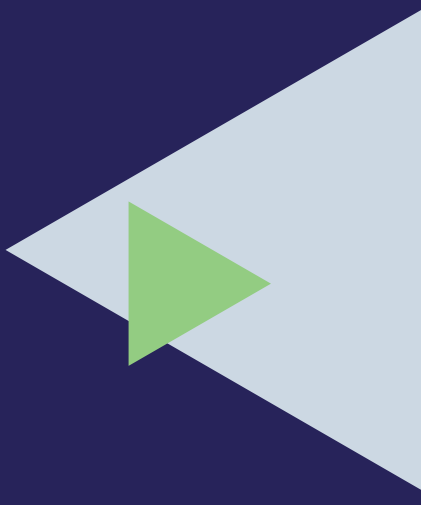

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

منظمة
العمل
الدولية

ilo.org

Organisation international du Travail
Route des Morillons 4
1211 Genève 22
Suisse